الأبعـــاد الإقليميـــة والدوليـــة للأزمة الأوكرانية

(**أوراق**، المجلس المصرى للشئون الخارجية، العدد ٢٠، مارس ٢٠١٤)

د. نورهان الشيخ*

مقدمة:

بين ليلة وضحاها تحولت أوكرانيا من دولة مستقرة تتلمس طريقها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى ساحة لصراع متعدد الأبعاد يزداد حدة وتأزم يوماً بعد يوم. ومن التطلع لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والتحول إلى دولة رفاهه، أصبحت أوكرانيا من أشباه الدول حيث غرقت فى فوضى تتسع دائرتها، وغاب الأمن والاستقرار، وشهدت تدهور اقتصادى حاد ينذر بكارثة، وتقف على شفا الحرب الأهلية والتقسيم.

ففى ليل الحادى والعشرين من نوفمبر ٢٠١٣ خرج المئات من أنصار المعارضة الأوكرانية الى ميدان الاستقلال بوسط العاصمة كييف للتظاهر احتجاجا على قرار تجميد المفاوضات بشأن اتفاقية الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الاوروبي. وعلى حين أكد رئيس الوزراء الأوكرانى آنذاك أن قرار التجميد جاء لأسباب اقتصادية بحتة، وأن اتفاقية الشراكة بوضعها الحالى ستسبب ضرر كبير وتداعيات جسيمة على قطاعات الاقتصاد الأوكراني نتيجة ضعف قدرتها التنافسية أمام المنتجات الأوروبية. وأنه لابد من توصل كييف وبروكسل إلى اتفاق لتعويض الخسارة الناتجة عن هبوط الإنتاج الصناعي الوطني نتيجة لتعويم الأسواق الأوكرانية بالبضائع الأوروبية، وتراجع العلاقات مع بلدان رابطة الدول المستقلة قبل توقيع الاتفاقية. اعتبرت المعارضة أن القرار يعني التخلي عن نهج التكامل الأوروبي، وأنه يوفر أساساً لسحب الثقة من الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش وإقالة حكومته باعتبار رفض يانوكوفيتش توقيع اتفاقية الشراكة يمثل خيانة عظمى، وجريمة ضد الدولة وتجاوز للصلاحيات المخولة للرئيس والحكومة بمقتضى الدستور.

---

* أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

وفى غضون أيام اتسعت المظاهرات لتشمل طلاب بعض الجامعات الأوكرانية وفئات أخرى، فى حين خرج الآلاف من المنتمين لحزب الأقاليم لتأييد للرئيس الأوكرانى واتجهوا بتظاهراتهم إلى ساحة الدستور أمام مقر البرلمان وحديقة ماريينسكي وسط العاصمة ليزداد المشهد السياسى الأوكرانى حدة واستقطاب.

كما اتسع النطاق الجغرافى للاحتجاجات واقترنت بأعمال عنف وشغب تضمنت استخدام الأسلحة النارية وإقامة متاريس ومنجنيق عملاق وإشعال النار في إطارات السيارات فى شوارع كييف وكأنها الحرب. كما حاول المحتجون اقتحام مقر رئاسة الجمهورية، واستولوا على مباني حكومية فى العاصمة كييف والمقاطعات. وفى رد فعل استخدمت قوات الأمن القوة ضد المحتجين وحدثت اشتباكات أدت إلى سقوط ضحايا بين المحتجين، وإصابة العشرات من قوات الأمن.

وفى مشهد غير مألوف وصادم للداخل والخارج تصاعدت أعمال العنف فى كييف وغيرها من المدن الأوكرانية، وتجاوزت الاحتجاجات، حدود التظاهر السلمى حيث قام "المحتجين" بإضرام النار في مساكن خاصة ومحاكم ومبان حكومية، واستولوا على مراكز أمن ووحدات عسكرية ومخازن أسلحة، وظهرت ميليشيات ومجموعات شبه عسكرية اشتبكت مع قوات الأمن مخلفة عشرات القتلى ومئات الجرحى من المحتجين والشرطة، لتعم الفوضى البلاد وتخرج الأحداث عن سيطرة الجميع.

على صعيد أخر، تصاعدت النزعة الاستقلالية فى الشرق والجنوب الأوكرانى خاصة فى شبة جزيرة القرم المر الذى ينال من وحدة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وتحاول هذه الورقة تفهم أسباب الأزمة الأوكرانية والعوامل التى حالت دون إحتوائها وأدت إلى استمرارها وتصاعدها على نحو يهدد الكيان الأوكرانى ذاته. كما تحاول فهم وتحليل التداعيات الإقليمية والدولية للأزمة فى ضوء تزايد حدة التوتر وإنسداد أفق التفاهم السياسى بين روسيا والغرب وعودة أجواء الحرب الباردة لتخيم على العلاقة بين الطرفين.

أولاً: عوامل استمرار وتعقد الأزمة:

تعكس الأزمة الأوكرانية نموذج فريد لتداخل العوامل الداخلية والدولية حيث اقترن الاستقطاب السياسى الداخلى باستقطاب دولى واضح بين روسيا من جانب والولايات المتحدة والاتحاد الأوربى من جانب أخر لتزداد الأزمة حدة وتعقيداً فى ظل تناقض المصالح وتباعد المواقف بين الأطراف المختلفة للأزمة.

(١) الانقسام الداخلى:

تعانى أوكرانيا من أزمة هوية وإنقسام جغرافى وسياسى وعرقى نادر الحدوث بين الغرب من ناحية والشرق والجنوب من ناحية أخرى. فأوكرانيا بحكم موقعها الجغرافى كدولة تماس بين روسيا من ناحية وحلف الأطلنطى والاتحاد الأوربى من ناحية أخرى تتنازعها هويتان. الأولى أوربية أطلنطية تمثلها السلطة الحالية فى كييف التى يتركز رصيدها الشعبى فى غرب البلاد وتتطلع للإنضمام إلى الاتحاد الأوربى والاستظلال بحلف شمال الأطلنطى بعيداً عن النفوذ الروسى. والثانية شرقية تؤمن بعضوية العلاقة مع روسيا، ويتركز أنصارها فى شرق أوكرانيا وجنوبها حيث القواعد الشعبية لحزب الأقاليم الذى تمت إزاحته من السلطة وغالبية الروس الذين يمثلون أكثر من ١٧% من سكان أوكرانيا ويشعرون بالحنين لدولتهم الأم خاصة مع تصاعد العنف وغياب الأمن وتردى الأوضاع الاقتصادية فى الغرب. يقترن ذلك بانقسام أخر كنسى ومذهبى حيث يتبع الفريق الأول الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الجديدة والمذهب الكاثوليكى، فى حين استمر الفريق الثانى فى الاحتفاظ بانتمائه إلى الكنيسة الأرثوذكسية الروسية.

وقد أختمر الانقسام السياسى بتحالفاته الخارجية نهاية عام ٢٠٠٤ وأشعل أزمة سياسية وجذر لإنقسام مجتمعى وسياسى لم تعرفه أوكرانيا من قبل، وذلك مع الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية عندما أُعلن عن فوز رئيس الوزراء آنذاك والرئيس المعزول فيكتور يانوكوفيتش المقرب من موسكو. ورفض منافسه الرئيسي، زعيم المعارضة آنذاك فيكتور يوشينكو صاحب التوجه الغربى والمدعوم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى، الاعتراف بالنتيجة وتمسك بفوزه فى الانتخابات. وأندفع عشرات الآلاف من الأوكرانيين حاملين

الاعلام البرتقالية إلى ميدان الاستقلال في العاصمة كييف لتأييد يوشينكو ليتحول احتجاجهم الى عصيان مدني شل مؤسسات الدولة، وثورة "برتقالية" استقطبت تأييد الغرب ودعم وسائل الاعلام الغربية المختلفة.

إلا أن يوشينكو الذى وعد المواطنيين بتحويل أوكرانيا إلى واحة من الديمقراطية والرخاء الاقتصادى، لم يستطع الوفاء بوعوده، وعلى مدى الخمس سنوات التي أعقبت الثورة البرتقالية كانت أوكرانيا رهينة لمواجهات سياسية مستمرة، وانخفض إجمالي الناتج القومي المحلى بنسبة ١٥%، وفقدت العملة الأوكرانية "الهريفنيا" أكثر من نصف قيمتها، وارتفع مستوى البطالة إلى أكثر من ٢٠% من السكان، وتضاعف عدد الأوكرانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وإزداد التضخم وتضاعفت أسعار المواد الغذائية عدة مرات، وتفشى الفساد وطال مسئولين كبار وأصبحت أوكرانيا في مقدمة دول العالم فساداً بعد الصومال، لتتحول الثورة البرتقالية من حلم إلى كابوس.

وقد كان ذلك وراء الهزيمة الساحقة التى تلقاها يوشينكو فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام ٢٠١٠ حيث حصل على أقل من ٥% من الأصوات فى سابقة هى الأولى من نوعها، فقد انعدمت شعبيته تقريباً بعد خمس سنوات فى الرئاسة، فى حين فاز يانوكوفيتش بأعلى الأصوات فى الجولتين الأولى والثانية وتغلب على رئيسة الوزراء آنذاك يوليا تيموشينكو ليصبح رئيساً لأوكرانيا.

وقد تصور البعض أن وصول يانوكوفيتش إلى السلطة يعنى نهاية "المشروع البرتقالي" فى أوكرانيا، إلا أن الأحداث الأخيرة أوضحت أن الانقسام مازال قائماً، وأنه لا يوجد ترجيح لأى من الاتجاهين مع التقارب الواضح فى الرصيد الشعبى لكليهما، وأن المجتمع الأوكرانى لم يحسم أمره بعد بشأن هوية أوكرانيا الدولة والمجتمع. وأن البرتقاليين مازالوا لا يرون سوى مسار واحد لاستقرار البلاد وهو فى القطيعة مع موسكو والانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى والشراكة مع أوربا. وقد استطاعوا استمالة قطاعات واسعة من المواطنين مستغلين استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والتى حدد فيكتور يانوكوفيتش ثلاثة أسباب رئيسة لعبت دورا كبيرا في تفاقم الأزمة الاقتصادية وهى ارتفاع سعر الغاز الروسي المورد إلى

أوكرانيا، والقروض التي تلقتها البلاد في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ من صندوق النقد الدولي والتى كان من المقرر سدادها عام ٢٠١٢، إلى جانب الانخفاض الملحوظ في حجم التبادل التجاري مع شركاء كييف الاستراتيجيين المتمثلين فى روسيا وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة.

وقد قاد البرتقاليون الاحتجاجات التى بدأت فى نوفمبر ٢٠١٣ وارتفع سقف مطالبهم من توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربى فى بداية الاحتجاجات إلى ضرورة إجراء انتخابات رئاسية مبكرة والتى كان من المقرر لها ٢٠١٥، وذلك مع رفض المعارضة عرض الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش بشأن إمكانية تعديل الدستور وتولي رئيس الكتلة البرلمانية لحزب "باتكيفشينا" (أى الوطن) المعارض أرسيني ياتسينيوك منصب رئيس الوزراء، وتولى فيتالي كليتشكو زعيم حزب "أودار" (أى الضربة) منصب نائب رئيس الوزراء. واخفق اللقاء الذى عقده يانوكوفيتش مع الرؤساء السابقين فيكتور يوشينكو وليونيد كوتشما وليونيد كرافتشوك لبحث سبل الخروج من الأزمة السياسية الحالية في البلاد، لتزداد الهوة مرة أخرى بين مواقف الأطراف المختلفة للأزمة. ولم تؤدى استقالة رئيس الوزراء الأوكرانى وإصدار قانون العفو عن المحتجين إلى إحتواء احتجاجات "البرتقاليين" المدعومين من الغرب.

فقد تأزمت العلاقة بين القوى السياسية المختلفة مع قيام المعارضة بإزاحة حزب الأقاليم الحاكم من رئاسة الدولة والبرلمان، ونقض زعماء المعارضة اتفاقهم مع الرئيس يانوكوفيتش الذى تم التوصل إليه بواسطة وزراء خارجية بولندا وألمانيا وفرنسا يوم ٢١ فبراير ٢٠١٤، ونص على العودة إلى دستور عام ٢٠٠٤، وتشكيل حكومة وحدة وطنية خلال ١٠ أيام، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وفى المقابل ضرورة تسليم أسلحة المعارضة لوزارة الداخلية الأوكرانية خلال ٢٤ ساعة ومعاقبة كل من يحمل السلاح بشكل غير شرعي وفقا للقانون.

وقامت المعارضة بعد يوم واحد من الاتفاق وفى خطوة تصعيدية أعادت الاحتقان والتوتر بعزل يانوكوفيتش ونقل صلاحيات رئيس الدولة الى رئيس البرلمان الجديد

المعارض، وتشكيل حكومة جديدة يترأسها رئيسِ حزبِ الوطن المعارض أرسيني ياتسينيوك، وتحديد ٢٥ من مايو ٢٠١٤ موعدا لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في البلاد. كما أقر البرلمان تعديلات على التشريعات الأوكرانية الخاصة بالفساد أدت إلى إطلاق سراح رئيسة الوزراء السابقة المعارضة يوليا تيموشينكو التى أعلنت نيتها خوض الانتخابات الرئاسية. هذا فى حين رحل يانوكوفيتش إلى روسيا معتبراً ما يجري في البلاد "انقلاباً"، وما يحدث في البرلمان "جريمة"، لتزداد الأزمة تعقيداً واستقطاباً بين القوى السياسية فى الداخل يدعمها استقطاب دولى واضح.

(٢) الاستقطاب الدولى وتناقض المصالح بين روسيا والغرب:

لايمكن اعتبار ما يحدث فى أوكرانيا مجرد أزمة داخلية، فدور الصراع الدولى وتدخلات القوى الكبرى فى تأجيج الأزمة الأوكرانية واضحاً جلياً. وتعكس الأزمة التنافس الدولى المحتدم على مناطق النفوذ، وتؤكد أنه رغم زوال التناقض الأيديولوجى بين الولايات المتحدة وروسيا بتفكك الاتحاد السوفيتى، ووجود مصالح وتفاهمات مشتركة بين البلدين، إلا إن التناقض الاستراتيجى والمصلحى مازال قائماً بينهما.

فعقب تفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ أعلنت أوكرانيا وغيرها من الجمهوريات المكونه له إستقلالها، وعمل الرؤساء الأُول لأوكرانيا المستقلة، ليونيد كرافتشوك وليونيد كوتشما، على تأكيد هوية أوكرانيا الأوربية وتميزها الثقافي واللغوي عن روسيا. ساعدهم على ذلك اختلال موازين القوى لصالح أوربا فى ظل الضعف الذى اكتنف روسيا طوال حقبة التسعينات وتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسى الحاد الذى كان يعصف بها آنذاك.

ولكن ما أن نهضت روسيا من كبوتها فى ظل قيادة الرئيس بوتين واستعادت عافيتها حتى بدأت فى محاولة استرداد أوكرانيا واستقطابها إلى وضع أكثر توازناً فى سياستها الخارجية يتسق وكونها إمتداد طبيعى لروسيا ودولة تماس بين موسكو من جانب وأوربا وحلف الأطنطى من جانب أخر. وكانت المواجهة الأولى خلال الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤، والتى استسلمت فيها روسيا ومعها يانوكوفيتش وتولى يوشينكو

السلطة، فلم تكن روسيا آنذاك فى وضع يسمح لها بمواجهة حادة مع الغرب. وكانت فيما يشبه فترة "نقاهه" سياسيا واقتصادياً واجتماعياً بعد عقد من الوهن الشديد داخلياً وخارجياً. ومع الجولة الثانية من المواجهة بين روسيا والغرب خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة فى أوكرانيا عام ٢٠١٠ كانت روسيا أكثر قوة واستعداداً، وفاز يانوكوفيتش برئاسة البلاد.

وتؤكد الأزمة التى تعتصر أوكرانيا منذ نوفمبر ٢٠١٣ استمرار الاستقطاب الداخلى بها، يدعمه استقطاب وتنافس دولى على واحدة من أكثر البقاع أهمية بالنسبة لروسيا والغرب. فمنذ الثورة البرتقالية الأوكرانية عام ٢٠٠٤ التى باركتها ودعمتها واشنطن كان واضحاً أن الولايات المتحدة تزاحم النفوذ الروسى وتسعى إلى تقويضه وإقتلاعه من أوكرانيا، وإنها تسعى لحسم هوية أوكرانيا لصالحها وجعل كييف ضمن المنظومة الأمنية لحلف شمال الأطلنطى. وقد جاء دور أوكرانيا بعد أن نجحت الولايات المتحدة فى ضم دول أوربا الشرقية التى كانت أعضاء فى حلف وارسو ودول البلطيق التى كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتى إلى حلف الأطلنطى. وتمت بالفعل مناقشة ضم أوكرانيا وجورجيا للحلف فى قمته عام ٢٠٠٨، إلا أن أحداث أزمة أوسيتيا الجنوبية والمواجهة الروسية الأمريكية حول جورجيا أجلت بحث الموضوع واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وإن ظل حاضراً فى خطط واشنطن.

ولا تتصور موسكو أن يضم الحلف كييف التى كانت يوماً ما عاصمة روسيا، وأن يقف الحلف بقواته وترسانته العسكرية على أبواب موسكو، ولم يمكن متصوراً أن تقف روسيا مكتوفة الأيدى وهى تفقد منطقة نفوذ رئيسية بها أهم أساطيلها والأسطول الوحيد لها على البحر الأسود حيث المنفذ للمياه الدفيئة بمدينة سيفاستوبيل بشبه جزيرة القرم جنوب أوكرانيا، وهى قاعدة سوفيتية ذات أهمية استراتيجية آلت إلى روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتى، وتتطالب المعارضة الأوكرانية دوماً بخروج الأسطول الروسى ورحيله عن أراضيها فى حين صدقت أغلبية حزب الأقاليم فى البرلمان الأوكرانى على تجديد الاتفاق بشأنه بين البلدين فى أبريل ٢٠١٠ لمدة ٢٥ سنة وحتى العام ٢٠٤٢.

من ناحية أخرى، ورغم أن روسيا ترى فى الاتحاد الأوربى شريك هام ترتبط معه بعلاقات عضوية، وأنها دولة "أوربية" حيث تمثل أراضيها ٤٠% من مساحة أوربا، وتاريخياً

كانت روسيا القيصرية فاعلاً رئيسياً فى الشأن الأوربى وارتبطت أسرة رومانوف الحاكمة فى روسيا بعلاقات نسب ومصاهرة مع الأسر الحاكمة الأخرى فى أوربا. وتؤكد القيادة الروسية دوماً على أن روسيا فى أوربا، وأنها معنية بالأمن والاستقرار الأوربى باعتبارها جزءاً منها.

فإن الأزمة الأوكرانية كشفت عن هواجس وشكوك ما زالت تؤرق موسكو، وأن روسيا لا ترحب بالشراكة الأوكرانية الأوربية لأسباب اقتصادية واستراتيجية عدة. أولها، أنها تنظر إلى برنامج "الشراكة الشرقية" بين الإتحاد الأوروبي والجمهوريات السوفيتية الست السابقة (أوكرانيا وبيلاروسيا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا ومولدوفا) على إنه محاولة لعزل هذه الجمهوريات عن موسكو وإجهاض الاتحاد الأوراسى، وهو مشروع بوتين الطموح الذى يهدف إلى ضم الجمهوريات السوفيتية السابقة فى إطار اتحاد اقتصادى على غرار الاتحاد الأوربى دون المساس بالاستقلال القومى والسياسى لهذه الجمهوريات. فكل من روسيا والاتحاد الاوروبي يسعى لاقامة منطقة تجارة حرة تمتد من أقصى الشرق الى اقصى الغرب، وتعتبر أوكرانيا وغيرها من الجمهوريات السوفيتية محل تنافس بين الطرفين، وموضع صدام بين المشروعين الروسى والأوربى.

ويفسر هذا دعم روسيا السياسى والاقتصادى ليانوكوفيتش حيث قامت روسيا بتقديم قرض بقيمة ١٥ مليار دولار لكييف، وخفض سعر الغاز الروسي المورد إلى أوكرانيا، من ٤٠٠ دولار إلى ٢٦٨.٥ دولار لكل ألف متر مكعب، لكى يتمكن الاقتصاد الأوكرانى من إلتقاط أنفاسه ووضع ميزانية التنمية الاجتماعية في البلاد، وإبعاد شبح الإفلاس عنه. فى الوقت الذى حاول الاتحاد الأوربى تضييق الخناق على كييف طالما بقي يانوكوفيتش فى السلطة حيث رفضت المفوضية الأوروبية تقديم قرض بقيمة ٢٠ مليار يورو لمساعدة أوكرانيا على تكييف اقتصادها مع المواصفات الأوروبية وتمويل مشروعات استثمارية، ولم يتم الحديث عن مساعدات أوربية لأوكرانيا إلا عقب عزل يانوكوفيتش وسيطرة المعارضة الموالية للغرب على السلطة فى كييف.

من ناحية أخرى، ورغم أعتماد أوربا على روسيا فى سد احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعى حيث تمدها روسيا بحوالى ثلث احتياجاتها من النفط وأكثر من ٥٠% من

احتياجاتها من الغاز، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٧٠% عام ٢٠٢٠. إلا أن علاقاتها بالولايات المتحدة وإنضوائها تحت مظلة حلف شمال الأطلنطى يجعل منها أسيرة للأجندة الأمريكية التى لخصها وعبر عنها بوضوح لورد "إسماى" أول أمين عام لحلف شمال الأطلنطى عندما حدد هدف الحلف فى: "إبقاء الروس خارج أوربا والأمريكان داخلها...". فمازال القادة الأوربيين ينظرون إلي روسيا بحذر، ومازالت عقلية الحرب الباردة ونمط تفكيرها وسياستها إزاء موسكو تسيطر عليهم خاصة مع محاولات واشنطن تقويض النفوذ الروسى المتصاعد وإقتلاعه من أوكرانيا وغيرها من الجمهوريات السوفيتية السابقة.

كما أن الاتحاد الأوربى يرغب فى فتح السوق الأوكرانية ذات الأربعة والأربعين نسمة أمام المنتجات الأوربية، وهناك مصالح اقتصادية حقيقية فى تحرير التجارة بين بروكسل وكييف. وفى هذا الاطار، أصيبت بروكسل بخيبة أمل لتعليق أوكرانيا مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ورأت أن السلطات الأوكرانية تخلت عن الاتفاق لصالح الشراكة مع روسيا. وحملت موسكو المسئولية المباشرة عن فشل المفاوضات مع أوكرانيا واتهمتها بممارسة ضغوط على كييف. ورأى رئيس المجلس الأوروبي هرمان فان رومبوي أن "الاتحاد الاوروبي يمثل مستقبل أوكرانيا" وأنه "لا يجوز أن تخضع أوربا للضغوط الخارجية لا سيما من جانب روسيا".

فى هذا السياق جاء دعم الغرب للمعارضة والمحتجين الأوكرانيين واضحاً جلياً منذ بدء الأزمة، وعكسته زيارات مسئولين غربيين بارزين لميدان الاستقلال ولقاءاتهم المتكررة مع قادة المعارضة قبل استيلائها على السلطة، من بينهم كاترين أشتون، المفوضة العليا للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، وفيكتوريا نولاند، مساعدة وزير الخارجية الأمريكية، التى قامت مع السفير الامريكي بتوزيع الخبز على المتظاهرين في ميدان الاستقلال. أيضاً جون ماكين، عضو الكونجرس الأمريكى، الذى أعتلى منصة المعارضة فى ميدان الاستقلال وخطب مؤكداً دعم واشنطن لهم وأن "مستقبل أوكرانيا ضمن أوروبا".

وهددت جين بساكي، المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الامريكية، بإمكانية قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات على أوكرانيا إثر استخدام القوة ضد المتظاهرين. وألتقى

جون كيرى، وزير الخارجية الأمريكى، ووزراء أوربيين زعماء المعارضة الأوكرانية على هامش القمة الأمنية المنعقدة في مدينة ميونيخ الألمانية مطلع فبراير ٢٠١٤ وسُمح لهم بحضور القمة، وأكد المعارض فيتالي كليتشكو خلال القمة أن المعارضة إزدادت قوة بفضل الدعم الذي يقدمه "الأصدقاء" الغربيون.

كما أيدت واشنطن وبروكسل استيلاء المعارضة على السلطة واعترفت بالحكومة الجديدة فى كييف وبدأت فى التعامل معها باعتبارها السلطة الشرعية الوحيدة فى البلاد. وقامت كاترين أشتون بزيارة كييف عدة مرات فى دعم سياسى ودبلوماسى واضح للحكومة الجديدة. وقام جون كيرى بزيارة كييف وألتقى برئيس البرلمان والقائم بأعمال الرئاسة، ورئيس الحكومة أرسيني ياتسنيوك، وعدد من الوزراء. وتعهد كيرى بتقديم دعم مالي بقيمة مليار دولار لكييف، والضغط على موسكو وفرض عقوبات عليها. وأكد أوباما لرئيس الوزراء الاوكراني أرسيني ياتسينيوك خلال زيارة الأخير لواشنطن يوم ١٢ مارس ٢٠١٤ استعداد الولايات المتحدة تقديم الدعم اللازم لتأمين سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها قائلاً: "كونوا متأكدين بأنه سيكون لديكم دعمنا القوي".

هذا فى الوقت التى رفضت روسيا الاعتراف بالحكومة الجديدة فى كييف وأعتبرت ما حدث إنقلاباً غير شرعى، وأكدت ضرورة العودة لاتفاق ٢١ فبراير كطريق وحيد لتغيير شرعى فى السلطة. وأنتقدت موسكو الحكومة الجديدة واعتبرتها مسئولة عن تنامى التطرف والفاشية فى أوكرانيا. وأن نشاط حزب "الحرية"، الممثل في الحكومة الأوكرانية، يحمل صبغة قومية صارخة، وأفكارا عنصرية ومعادية للأجانب، وأنه يدعو لحظر استخدام اللغة الروسية في أوكرانيا وحرمان الروس من حق أصيل لهم. بينما قبل الغرب بالمتطرفين وذوى الاتجاهات اليمينية، وأشار وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن حزب "الحرية" هو أكثر يمينية "بعض الشيء فقط من الأحزاب الأخرى".

كما نددت بضعف الحكومة الجديدة وعدم قدرتها على على إحكام قبضتها على مقاليد الأمور حيث يظل ميدان الاستقلال والشارع الأوكرانى تحت سيطرة حركة "القطاع الأيمن" المتطرفة التى لا تعترف بسلطة ولا تخضع إلا لقائدها ديميتري ياروش الذى تعتبره موسكو

إرهابياً وتدرجه على قائمة المطلوبين دوليا خاصة بعد تهديده بنسف أنابيب الغاز الروسية إلى أوروبا، والدعوة التى وجهها لزعيم الانفصاليين الشيشان دوكو عمروف من أجل تقديم الدعم المسلح لجماعته، لتتحول الاحتجاجات إلى إرهاب منظم للمواطنين خاصة الأقليات غير الأوكرانية وفى مقدمتها الروس.

ثانياً: تداعيات الأزمة الأوكرانية:

رغم قصر عمر الأزمة فى أوكرانيا والذى لا يتجاوز الأربعة أشهر، فإنها أدت إلى تداعيات كارثية على أوكرانيا من ناحية وعلى العلاقة بين القوى الكبرى من ناحية أخرى. فقد طال التقسيم أوكرانيا وأنفصلت عنها شبه جزيرة القرم، وزادت حدة التوتر بين روسيا الغرب لتعود أجواء الحرب الباردة من جديد بعد ما يزيد عن العقدين من التقارب بين الجانبين. كما أكدت الأزمة التحول فى النظام الدولى من الأحادية القطبية إلى تعدد القوى حيث تلعب روسيا دوراً فاعلاً على الصعيد الدولى.

(١) تأكيد التحول لنظام دولى جديد متعدد القوى:

أن الأزمة الأوكرانية الحالية شأنها شأن أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨ والأزمة السورية تمثل أحد فصول ميلاد النظام الدولى الجديد متعدد القوى. فقد إلتزمت روسيا الصمت طويلاً إزاء التدخل الأمريكى فى مجالها الحيوى المتمثل فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، والذى اتخذ أبعاداً ليس فقط اقتصادية ولكن وهو الأهم والأخطر التدخل العسكرى المباشر فى صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكرى واسع النطاق مع عدد من هذه الدول، ثم محاولة ضم جورجيا وأوكرانيا لحلف شمال الأطلنطى ليقف الحلف بقواته وترسانته العسكرية على أبواب موسكو. فلم تكن روسيا فى ذلك الوقت فى وضع يسمح لها بمواجهات عنيفة ولو دبلوماسية مع الولايات المتحدة. ولم تكن قد تعافت بعد من كبوتها على النحو الذى تتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقاتها مع القوى الأوربية الكبرى مثل هذه المواجهة مع واشنطن.

وعقب حقبة من التخبط والسكون شهدت تراجعاً واضحاً فى الدور الروسى على الصعيدين الدولى والإقليمى، وانهيار سريع فى القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية، ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية وإعلان قيام الاتحاد السوفيتى مطلع العشرينات من القرن الماضى، استطاعت موسكو استعادة مكانتها كقوة كبرى فاعلة ومؤثرة إقليمياً ودولياً، قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إراداتها فى مواجهة الضغوط الأمريكية.

وتعكس الأزمة الأوكرانية عودة روسيا لمكانتها فى مصاف القوى الكبرى، الأمر الذى أدى إلى تجدد التنافس الدولى على مناطق النفوذ. فرغم زوال التناقض الأيديولوجى بين الولايات المتحدة وروسيا بتفكك الاتحاد السوفيتى، ورغم وجود مصالح وتفاهمات مشتركة بين البلدين، إلا إن التناقض الحضارى والمصلحى مازال قائماً بينهما. ومن ثم فإن الصراع الدولى سوف يستمر بينهما وسوف يكون أكثر وضوحاً فى منطقة المجال الحيوى لروسيا المتمثلة فى رابطة الدول المستقلة حيث الأهمية الاستراتيجية وثانى أكبر احتياطى نفطى بعد منطقة الشرق الأوسط فى منطقة بحر قزوين.

فالأزمة تؤكد التحولات فى النظام الدولى والتى بدأت مع العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين وتتضمن اتجاهاً واضحاً نحو نظام دولى متعدد القوى ذات صبغة آسيوية. فالنجم الأمريكى أخذ فى الأفول منذ منتصف العقد الماضى حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية فى ضوء إلحاح مشكلاتها الاقتصادية الداخلية والفشل النسبى لنذواتها الخارجية خاصة فى العراق. يتزامن هذا مع ميل واضح فى ميزان القوى الاقتصادية لصالح آسيا لاسيما فى ضوء الأزمة المالية التى كادت تعصف بالكيان الأوربى الموحد، فى الوقت الذى تتصاعد قدرات دول أخرى مثل روسيا والصين وغيرها من القوى الآسيوية الهامة والفاعلة إقليمياً، التى ترغب فى لعب دور مؤثر فى إطار نظام دولى أكثر توازناً وعدالة.

(٢) تقسيم أوكرانيا فى إطار حرب باردة جديدة:

منذ سبعة عقود فرض مسار الحرب العالمية الثانية أن تتحول ألمانيا إلى منطقة تماس بين القوات السوفيتية التى جاءت من الشرق لتحرير أوربا، والقوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية القادمة من الغرب، لتندلع حرب باردة تخطت حدود أوربا وحولت الحلفاء المنتصرين إلى أعداء متنافسين. فقد وصلت المفاوضات بين الاتحاد السوفيتى والغرب حول مستقبل ألمانيا إلى طريق مسدود، وانتهت بتقسيم ألمانيا إلى أربعة مناطق نفوذ تخضع كل منها لأحد القوى الأربعة المنتصرة. ورغم اتفاق كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على توحيد مناطق نفوذها وتحويلها إلى ألمانيا الغربية، فإن ألمانيا ظلت مسرحاً للمواجهة بين الشرق والغرب وتعانى الانقسام إلى شطرين يفصلهما سور برلين على مدى ما يزيد عن أربعة عقود حتى تم إعادة توحيد الألمانيتين مع انتهاء الحرب الباردة مطلع التسعينات من القرن الماضى.

وتعيد الأزمة الأوكرانية وشبح التقسيم الذى يتهدد أوكرانيا بإستقلال شبه جزيرة القرم وإنضمامها إلى روسيا ذكريات الحرب الباردة المؤلمة من جديد. فعقب قيام البرلمان الأوكرانى بإلغاء اللغة الروسية كلغة محلية فى نصف مقاطعات أوكرانيا، وقيام العناصر المتطرفة بأعمال عنف ضد المواطنين الروس هناك، بدأت سلطات القرم فى اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إستقلالها وضمها إلى روسيا.

ومن المعروف أن القرم كانت جزءاً من روسيا حتى منتصف الخمسينات حين قام الزعيم السوفيتى خروشوف بضمها إلى أوكرانيا، ويمثل الروس حوالى ٦٠% من سكانها، وتعتبر الروسية اللغة الأولى لحوالى ٨٥% من سكان القرم.

وقد أعلن رئيس وزراء جمهورية القرم إجراء استفتاء حول وضع القرم، وقام بإحكام السيطرة على مؤسسات الدولة وهيئات الأمن في الجمهورية. وأقامت مجموعة من قوات الدفاع الذاتي في شبه الجزيرة والمناطق المحيطة بها نقاط تفتيش من أجل ضبط الوضع على الحدود. كما أعلن قائد البحرية الأوكرانية وعسكريون أوكرانيون في القرم انشقاقهم عن

السلطات الجديدة في كييف وتأييدهم للسلطة فى القرم، لتصبح أوكرانيا دولة متعددة الرؤوس وتفقد السلطة فى كييف المزيد من الهيبة والسيطرة.

وفى السادس عشر من مارس الجارى تم إجراء الاستفتاء على مستقبل شبه جزيرة القرم، وشهد الاستفتاء إقبال غير مسبوق على التصويت حيث شارك فيه ما يزيد عن ٨٣% من السكان. وفاقت النتيجة كل التوقعات حيث صوت لصالح الانضمام الى روسيا ما يقرب من ٩٧%، فى مقابل ٢.٥% أيدوا العودة الى دستور عام ١٩٩٢ الذي أعطى للقرم حكم ذاتى وصلاحيات واسعة مع الإبقاء عليها جزءاً من أوكرانيا. وفى اليوم التالى للاستفتاء وقع الرئيس بوتين مرسوما رئاسيا ينص على اعتراف روسيا بجمهورية القرم دولة مستقلة ذات سيادة تمهيداً لتوقيع اتفاقية دولية بين الطرفين تتيح ضمها لروسيا. كما توجه المجلس الأعلى لجمهورية القرم (البرلمان) الى موسكو بطلب قبول القرم في قوام روسيا الاتحادية بصفة وحدة إدارية. ومن المنتظر أن يصوت البرلمان الروسى بمجلسيه على القرار، ويوقعه الرئيس بوتين لتنضم القرم نهائياً لروسيا.

وقد كان الاستفتاء معركة سياسية ودبلوماسية لا تقل ضراوة عن حرب القرم منتصف القرن التاسع عشر. فرغم أن الولايات المتحدة هى أول من صك مفهوم "حق تقرير المصير" على لسان رئيسها ودرو ويلسون فى خطابه أمام الكونجرس في ٨ يناير ١٩١٨ ضمن نقاطه الأربعة عشر التى عكست رؤية لترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى، فإنها أنكرت هذا الحق على شعب شبه جزيرة القرم. واعتبرت واشنطن أن الاستفتاء غير شرعى وأنه يمثل انتهاكا لدستور أوكرانيا وأكدت إنها لن تعترف أبدا بنتائجه. كما اعتبر الغرب إن روسيا مسئولة عن التصعيد حول جمهورية القرم، وأن موقف روسيا يتعارض مع اتفاقية بودابست الموقعة عام ١٩٩٤ بين روسيا وكل من أوكرانيا وبريطانيا والولايات المتحدة، والتى تضمن سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها مقابل تخليها عن الأسلحة النووية، وهى الاتفاقية التى لم يصدق عليها البرلمان الروسى رغم وفاء أوكرانيا بإلتزاماتها وإخلاء أراضيها من القدرات النووية العسكرية التى ورثتها من الاتحاد السوفيتى.

وقامت الولايات المتحدة يدعمها الاتحاد الأوربى ببذل قصارى جهدهم للحيلولة دون عقد الاستفتاء. وتضمن ذلك تصعيد التهديد بفرض عقوبات على روسيا وعزلها. وتقدمت واشنطن بمشروع قرار أمريكى لمجلس الأمن يقضى بعدم اعتبار الاستفتاء في القرم قانونيا واساسا لأي تغيير في صفة شبه الجزيرة بسبب عدم التنسيق مع السلطات في كييف، ويدعو كافة الأطراف والمنظمات الدولية الى عدم الاعتراف بنتائج الاستفتاء. ورغم موافقة الدول الغربية على القرار فإن استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) أدى إلى إجهاضه وفشل المحاولة الأمريكية.

وأكد الرئيس بوتين إن إجراء الاستفتاء في القرم يتفق تماما مع مبادئ القانون الدولي، بما فيه البند الأول من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على حق الشعوب في المساواة وتقرير المصير، وأن روسيا ستحترم خيار شعب القرم. يعزز ذلك أن شبه الجزيرة كانت جزءا من روسيا وضُمت الى أوكرانيا عام ١٩٥٤ خلال الحقبة السوفيتية بطريقة تعارض قوانين الاتحاد السوفيتى، ودون مراعاة لرأى شعبها. كما أن الاستفتاء تم تحت إشراف مراقبين دوليين وصل عددهم إلى حوالي ٧٠ مراقبا، من بينهم ٤٥ مراقبا من دول الاتحاد الأوربي ولا يمكن التشكيك فى نزاهته وصدق نتائجه وكونها معبرة عن إرادة شعب القرم.

يدعم هذا التأييد الشعبى والسياسى داخل روسيا لعودة القرم حيث خرج الالآف فى موسكو لدعم القرم والمطالبة ببدء عملية انضمامها إلى روسيا فوراً، ووافق البرلمان الروسى بمجلسيه "الدوما" و"الاتحاد" على انضمام القرم الى روسيا، وأبدا دعمهما "للخيار الحر والديمقراطي لشعب القرم". وبدأ "الدوما" فى إعداد قانون حول تسهيل عملية انضمام جزء من دولة أجنبية الى روسيا. وقامت رئيسة مجلس الاتحاد فالينتينا ماتفيينكو بزيارة إلى القرم، مؤكدة أن دعم المواطنين الناطقين باللغة الروسية فيها "مهمة تاريخية" بالنسبة لموسكو وأنه في حال انضمام القرم الى روسيا ستصبح وحدة إدارية كاملة الحقوق.

وأكدت موسكو أن منع القرم من الحق في تقرير مصيره يعتبر انتهاكا للقوانين الدولية، بما فيها قرار المحكمة الدولية التابعة للأمم المتحدة بشأن كوسوفو، ويعكس أزدواجية فى المعايير الدولية حيث قضت المحكمة الدولية في يوليو ٢٠١٠ أن إعلان إقليم

كوسوفو استقلاله عن صربيا بشكل أحادي لا يتعارض مع القانون الدولي. إلى جانب حالات أخرى عديدة استخدم فيها حق تقرير المصير بمباركة ودعم دولى واضح منها إنفصال تيمور الشرقية عن أندونيسيا عام ١٩٩٩، وجنوب السودان عن السودان عام ٢٠١١ وغيرها.

وقد كان صمود روسيا فى مواجهة الضغوطات الغربية الشديدة وإجراء الاستفتاء دلالة واضحة على استعادت روسيا لمكانتها كقوة كبرى وفاعل دولى قادر على فرض إرادته وحماية مصالحه وأمنه القومى.

كما أن خروج روسيا منتصرة فى المواجهة بشأن القرم سيؤدى إلى تعزيز أجواء الحرب الباردة التى تلبدت غيومها فى سماء أوربا مع تزايد حدة المواجهة بين روسيا من جانب والولايات المتحدة والاتحاد الأوربى من جانب أخر. وفشل الطرفان فى الوصول إلى إتفاق وصيغة مرضية لكليهما تعبر عن حل وسط ومخرج سياسى للأزمة يبعد شبح التقسيم عن أوكرانيا ويحفظ لها وحدتها وسلامتها الإقليمية. وذلك رغم المحادثات الهاتفية المطولة بين بوتين وأوباما، والمباحثات التى أجراها وزيرى خارجية موسكو وواشنطن ولقائهما ثلاث مرات على الأراضى الأوربية الأولى فى باريس والثانية بروما فى أقل من ٢٤ ساعة، والثالثة فى لندن دون إحراز أى تقدم أو حتى تضييق الهوة القائمة بين مواقف الطرفين.

فروسيا تعتبر الغرب مسئولاً عن ما حدث ويحدث فى أوكرانيا وأنتقدت بشدة تأييد واشنطن وبروكسل استيلاء المعارضة على السلطة واعترافها بالحكومة الجديدة فى كييف كسلطة شرعية وحيدة فى البلاد، وتمسكت بضرورة العودة إلى اتفاق ٢١ فبراير بين الرئيس المعزول يانكوفيتش والمعارضة.

من ناحية أخرى تعتبر الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى روسيا مسئولة عن انفصال القرم، واتهم أوباما موسكو بالتدخل فى أوكرانيا وانتهاك القانون الدولي، ووصف وزير الخارجية الأمريكي جون كيري تحركات موسكو "بالعدوان" ولوح بإمكانية فرض عقوبات على روسيا. وتصاعدت المخاوف والهواجس عقب تأييد مجلس الاتحاد الروسي بالإجماع يوم ١ مارس حق موسكو فى استخدام القوات المسلحة الروسية في أراضي أوكرانيا حتى

عودة الاستقرار السياسي والاجتماعي هناك. ورغم إعلان موسكو أنها لن تدخل القرار حيز التنفيذ إلا فى حالة وجود تهديد حقيقى على المواطنين الروس فى القرم، فإن واشنطن أبدت إنزعاجاً شديداً منه، وفى رد فعل عقد حلف شمال الأطلنطى اجتماع طارىء بهدف التشاور حول الوضع الخطير في أوكرانيا يوم ٢ مارس.

وأمعن الجانبين الأمريكى والأوربى فى إطلاق التهديدات بمعاقبة موسكو وعزلها، واتخذوا عدد من الإجراءات التصعيدية حيث أعلن البنتاجون عن تجميد التعاون العسكري مع روسيا، وتم تجميد التحضير لقمة "الثمانية الكبار" المقرر عقدها في سوتشي فى يونيو المقبل، وكذلك اجتماعات روسيا الناتو. وأعلن الاتحاد الأوروبي تعليق المحادثات مع روسيا بشأن تسهيل منح تأشيرات دخول للروس إلى دول الاتحاد الأوروبي وحول اتفاقية أساسية جديدة بين الطرفين. كما أعلنت الولايات المتحدة أنها على استعداد لتجميد حسابات مسؤولين وأفراد روس ومنعهم من دخول أراضيها لاتهامهم بالمشاركة في تصعيد الصراع في أوكرانيا. وحذر وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس من حزمة ثانية من العقوبات الأوروبية، في حال لم تؤت الحزمة الأولى أوكلها، قد تمس مصالح بعض الشركات الروسية الخاصة وأفراد قريبين من مركز صنع القرار في موسكو. وأشارت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى أن الى الاتحاد الأوروبي سيفرض مزيدا من العقوبات على موسكو، "إذا لم تبد الأخيرة استعدادها للمساهمة في تسوية الأزمة الأوكرانية والعمل على نزع فتيل التوتر"، وأن المرحلة الثانية من العقوبات ضد روسيا ستشمل ليس فرض قيود على بعض المسؤولين الروس أثناء سفرهم الى دول الاتحاد وتجميد أرصدتهم فقط، بل أيضا إلغاء القمة القادمة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، وهددت إذا واصلت روسيا العمل على زعزعة الوضع ورفضت المشاركة في المفاوضات، فإن الاتحاد الأوروبي سينتقل للمرحلة الثالثة من العقوبات التي ستمس التعاون الاقتصادي مع روسيا.

وعقب إعلان نتائج استفتاء القرم وفى اليوم التالى مباشرة أعلن أوباما سلسلة عقوبات تستهدف شخصيات أوكرانية وروسية من بينهم الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش ودميتري روجوزين نائب رئيس الوزراء الروسي وعدد من أعضاء مجلس الدوما الروسى، مؤكداً مواصلة العمل على "عزل روسيا". كما قرر الاتحاد الأوروبي فرض

عقوبات على ٢١ مسئولاً روسيا وأوكرانياً. هذا فى الوقت الذى قللت فيه موسكو من فاعلية تلك العقوبات وتأثيرها عليها، واعتبرت مثل هذه الإجراءات والتهديدات استفزازية وضارة للجانبين، وأكدت إنها سترد بالمثل على أي عقوبات غربية.

لتعود أجواء الحرب الباردة من جديد ولكن ليس على أسس أيديولوجية كما كان الحال زمن الاتحاد السوفيتى، ولكن على أسس مصلحية ونتيجة لتناقض وصدام المصالح بين روسيا والغرب، والذى قد يتعمق ويزداد حدة مع اتجاه أقاليم أخرى فى الشرق والجنوب الأوكرانى للإنفصال عن أوكرانيا بعد نجاح تجربة القرم، ووصول التفاهم السياسى بين روسيا والغرب إلى طريق مسدود.

والواقع أن التلويح بمعاقبة موسكو قد لا يكون بالفعل مؤثراً فى ضوء الأهمية الاستراتيجية لشبه جزيرة القرم، وتعدد دوائر التعاون الاقتصادى والاستراتيجى لروسيا على الصعيد الدولى، ومن أهمها مجموعة البريكس التى تضم فى عضويتها إلى جانب روسيا كل من الصين والهند حيث أكبر ثانى وثالث اقتصاد عالمى، والبرازيل وجنوب أفريقيا. وأيضاً مجموعة شنجهاى التى تعتبر من أهم أطر التعاون الاستراتيجى بين روسيا والصين إلى جانب دول آسيا الوسطى.

يضاف إلى ما سبق أنه ليس من المعقول عزل دولة بحجم روسيا، وهى ليست بالدولة الصغيرة أو الفقيرة التى تتأثر بالعقوبات حيث تعد روسيا سادس أكبر اقتصاد عالمى، وتمتلك ثالث أكبر احتياطى من الذهب والعملات الصعبة بعد الصين واليابان، وهى القوة العسكرية الوحيدة المكافئة للولايات المتحدة، وتمتلك حق النقض فى مجلس الأمن. وهى أيضاً أكبر دول العالم من حيث المساحة، وتشكل مساحتها ثمن مساحة العالم المأهولة بالسكان وتغطى شمال آسيا بالكامل وتمتد إلى العمق الأوربى، كما أنها تاسع أكبر دولة من حيث عدد السكان (١٤٣ مليون نسمة)، وتمتلك أكبر احتياطي في العالم من الموارد المعدنية والطاقة، ولديها أكبر احتياطيات في العالم من الغابات والبحيرات، التي تحتوي ما يقارب ربع المياه العذبة على الكرة الأرضية.

يضاف إلى هذا أن خبرة المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨ ثم الأزمة السورية تؤكد استعادت موسكو لمكانتها كقوة كبرى فاعلة ومؤثرة إقليمياً ودولياً، قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إراداتها، وتحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها فى القضايا التى تمس أمنها ومصالحها، وأن لغة التهديد والوعيد لا تجدى نفعاً مع موسكو، وأن الحوار والتفاوض وتقديم التنازلات المتبادلة هى السبيل الوحيد لإحتواء الأزمات بين البلدين. وأنه لايمكن لواشنطن الاستمرار فى سياسات القطب الواحد الذى يهيمن على الشأن الدولى والإقليمى، ويأمر فيطاع وينصاع الأخرون لرغباته وأهوائه.

ومن الواضح أيضاً أن هناك دائماً خطاً أحمر لا يتجاوزه الطرفان فى التصعيد سواء فى زمن الحرب الباردة أو الآن مهما بغلت التناقضات والتوترات بينهما لإدراكهما العواقب الوخيمة لذلك. وفى هذا الاطار ليس من المتصور أن تنشب مواجهة عسكرية مباشرة بين روسيا وحلف الأطلنطى على الأراضى الأوكرانية كما يتخوف البعض. فروسيا لا تريد الحرب بالتأكيد ولايمكن تصور أن تقاتل موسكو أوكرانيا التى تعتبرها إمتداد طبيعى لها وتربط البلدين روابط تاريخية وعرقية ودينية عميقة. كما تدرك واشنطن وبروكسل خطر التصعيد والإنجرار إلى صدام مدمر للجميع لن يكون فيه منتصر ومهزوم، فالكل سيخرج منه خاسراً، ومن ثم فإن المعركة ستدار بأساليب سياسية وقانونية على الأرجح. وقد أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في كلمة لها أمام البرلمان الألماني أنه "لا يمكن تسوية هذه الأزمة بالطرق العسكرية، وهي "ليست من خياراتنا".

وعلى حين يتراجع شبح الحرب والصدام العسكرى بين موسكو وواشنطن فإن خطر تقسيم أوكرانيا يظل حاضراً وبقوة. فروسيا لن تتنازل عن القرم حيث مصالحها الاستراتيجية ومواطنيها من الروس، وقد يصل الطرفان إلى أن تقسيم أوكرانيا هو الخيار الأمثل فى ضوء تعثر الحل السلمى وغياب التوافق بين أطراف الأزمة فى الداخل والخارج، لتحتفظ روسيا بالشرق والجنوب، فى حين تهيمن واشنطن وبروكسل على الغرب.

(٣) اتجاه روسيا شرقاً وتعقد الملفات الإقليمية:

فى احتفال مهيب يوم ١٨ مارس ٢٠١٤ حضره كبار رجال الدولة الروسية وأعضاء الجمعية البرلمانية الفيدرالية، صاحبه احتفالات شعبية فى أنحاء روسيا والقرم، تم توقيع معاهدة انضمام القرم وسيفاستوبول الى روسيا، لتحسم موسكو سريعاً هوية القرم ووضعها القانونى والسياسى، ولتبدأ الإجراءات التنفيذية اللازمة لذلك. تزامن مع هذا قيام سلطات القرم بإزالة كل الرموز الأوكرانية من المبانى الحكومية والبرلمان، كما غادر العسكريون الأوكرانيون مقر أركان القوات البحرية الأوكرانية في سيفاستوبول. وتلوح فى الأفق مجموعة من التداعيات لإنضمام القرم إلى روسيا.

أولها، تأزم العلاقة بين روسيا والغرب وأتساع الهوة بين الجانبين فى ضوء اتجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى إلى مزيد من التصعيد وفرض مزيد من العقوبات على روسيا وإقصاءها نهائياً من مجموعة الثمانية وإعلان بريطانيا وفرنسا تجميد تعاونهما العسكرى مع روسيا، وثبات الأطراف المختلفة على مواقفها كما بدا واضحاً خلال اجتماع مجلس الأمن بشأن الأزمة الأوكرانية يوم ١٩ مارس رغم كونه الثامن خلال أسبوعين حول ذات الموضوع. ولهذا تأثيره ليس فقط على العلاقات بين الجانبين، ولكنها قد تلقى بظلالها أيضاً على الملفات الإقليمية التى شهدت إنفراجه نسبية نتيجة التفاهم الروسى الأمريكى بالأساس وفى مقدمتها الأزمة السورية والملف الإيرانى.

ثانيها، تصاعد حدة الاستقطاب الدولى نتيجة تزايد الاتجاه الروسي نحو الشرق. فشعار روسيا المتمثل فى نسر برأسين تنظر أحدهما للشرق والأخرى للغرب، تعبيراً عن التوازن فى السياسة الروسية من المتوقع أن يتجه برأسيه إلى الشرق ليتعمق التعاون الاستراتيجى والاقتصادى القائم بالفعل بين روسيا والقوى الآسيوية الكبرى وفى مقدمتها الصين والهند، خاصة مع موقف البلدين المتفهم للموقف الروسى ورفضهما العقوبات الغربية على روسيا. وأيضاً مع التلويح باتجاه أوربا لخفض مشترياتها من الغاز الروسى، ورغم أن هذا يبدو أمراً ليس باليسير فى المدى القصير فإن هذا سيدفع روسيا حتماً للتركيز مستقبلاً على الأسواق الآسيوية الأكثر استيعاباً لصادراتها من الطاقة خاصة الصين. ولاشك أن

الغرب ينظر بكثير من القلق لمحور روسيا الصين وتوطيد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

إن الأزمة الأوكرانية أشبه بحجر تم إلقاءه فى المياه، تتسع تداعياتها لتتجاوز حدود أوكرانيا وأوربا لتشمل النظام الدولى بأسره، والعديد من الملفات الإقليمية المحورية فى منطقتنا.